المنزلة الصرفيّة في موضوع
النّسب في كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)

بحث أعدّه

أ . م . عبّاس علي إسماعيل
جامعة كربلاء
كليّة العلوم الإسلاميّة
قسم اللغة العربيّة

م . أسامة عبد الغفور
جامعة كربلاء
كلية التربيّة للعلوم الإنسانيّة
قسم اللغة العربيّة

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله الطيبين الطاهرين ، أمّا بعد : فإنّ علماء العربية القدامى قد تنبهوا إلى مصطلح المنزلة ، وخصّوه بعناية كبيرة ، ومن مظاهر هذه العناية كثرة الإشارات إليه في أمّات الكتب النحوية واللغوية .

وكان لسيبويه فضل السبق في التصريح بهذا المصطلح ، وتسخيره في خدمة الدراسات النحويّة والصرفيّة والصوتيّة ، ولشيوع مصطلح المنزلة في كتاب سيبويه شيوعاً قوياً اكتفى البحث بدراسة هذا المصطلح في موضوع النسب .

يبدأ البحث بالحديث عن المعنى اللغوي لكلمة (المنزلة)، والمعنى الاصطلاحي لها في كتاب سيبويه ، ولما كان البحث يدرس (مصطلح المنزلة في موضع النسب) فقد أوجزت القول في تعريف النسب ودلالاته وتغييراته ، وبعد هذا تناولت المباحث الآتية :

١. المنزلة الصرفيّة في النسب إلى الثلاثي المكسور العين .

٢. المنزلة الصرفيّة في النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرفين .

٣. المنزلة الصرفيّة في النسب إلى ما آخره تاء تأنيث .

٤. المنزلة الصرفيّة في النسب إلى الاسم المقصور .

٥. المنزلة الصرفيّة في النسب إلى الاسم المحذوف الآخر .

٦. المنزلة الصرفية في النسب إلى الاسم المركب .

٧. المنزلة الصرفيّة في النسب إلى اسم الجمع .

٨. المنزلة الصرفيّة في النسب بصيغة فعل بلا ياء النسب

وفّقنا الله لخدمة لغتنا العربية ، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا الكريم وعلى آله الطيبين الطاهرين.

المعنى اللغوي لكلمة المنزلة

المنزلة : على وزن مَفْعِلَة ، اسم مكان من الفعل الثلاثي (نَزَلَ) ، ولها في لغة العرب عدة معانٍ ، لا تخرج عن معاني : الدار ، وموضع النزول ، والرتبة والدرجة ، جاء في لسان العرب : ((وحكى اللحياني : منزلنا بموضع كذا ... يعني موضع نزولنا))[١] ، وجاء فيه أيضاً : ((وقالوا هو مني بمنزلة الشّغاف ، أي هو بتلك المنزلة))[٢] ، وجاء في المعجم الوسيط : ((يقال : له منزلة عند الأمير : مكانة ، وهو رفيع المنازل : المراتب))[٣] .

المعنى الاصطلاحي لكلمة المنزلة في كتاب سيبويه

يجد المتتبع مصطلح المنزلة عند سيبويه أنّ هذا المصطلح قد كثرت مواضعه في الكتاب ، وشاعت يجد المتتبع مصطلح المنزلة عند سيبويه أنّ هذا المصطلح قد كثرت مواضعه في الكتاب ، وشاعت شيوعاً قوياً فيه ، ولكنّ سيبويه لم يحاول أن يحدد المعنى الاصطلاحي لهذه اللفظة ، وصنع صنيعه من استعمل هذا المصطلح بعده [٤] ، فلم يهتموا بتعريف هذا المصطلح وتحديده تحديداً مباشراً .

وليس معنى هذا أنّ فكرة (المنزلة) كانت غائبة عن ذهنه وذهن من جاء بعده من علماء العربية ، بل إنّهم أدركوها تمام الإدراك ، وسيطرت على كثير من أعمالهم ، وشاركت في بناء قواعدهم ، وأغلب الظن أنّ لهذه المسألة أسباب ، يعود قسم منها إلى طبيعة المنهج الذي أخطه سيبويه لكتابه ، فقد نهج في دراسة لغة العرب نهجاً علمياً ، ولم يتبع المنهج التعليمي .

ويعلّل أحد الباحثين عدم اهتمام القدماء بتحديد المصطلحات بأنّ غايتهم كانت بسط المفاهيم العامة لأغراض تعليمية ، فكانوا يهتمون بالمعاني النحوية لهذه اللفظة من غير الالتفات إلى مفاهيمها الاصطلاحية [٥] .

وهذا يقودنا إلى القول : إنّ سيبويه حين يطلق هذا المصطلح إنّما كان يقصد من ورائه معانيه اللغوية لا المفهوم الاصطلاحي له ، وآية ذلك أنّنا نجد سيبويه أحياناً يستعمل مصطلحات أخر للتعبير عن مصطلح (المنزلة) ، ومن هذه المصطلحات مصطلحا : الشبه ، والجري ، يقول سيبويه : ((اعلم أنّ من العرب مَن يقول : عسى يفعلُ يشبههما بكادَ يفعلُ ، فـ (يفعلُ) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : عسى الغُوَيْر أبْؤُساً ، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان))[٦] ، فعسى يفعلُ بمنزلة كاد يفعلُ ، وعسى بمنزلة كانَ في العمل ، أي إنّه يرفع اسماً وينصب خبراً .

ومن هذه المصطلحات كذلك مصطلح المعنى ، قال سيبويه : ((وتقول : إنْ فعلَ فعلتُ فيكون في المعنى إنْ يفعلْ أفعلْ فهي فِعْلٌ كما أنّ المضارع فِعلٌ وقد وقعت موقعها في إنّ ...))[٧] فقولهم : إنْ فعلَ فعلتُ بمنزلة قولهم : إنْ يفعلْ أفعلْ في المعنى والعمل.

واستعمل سيبويه مصطلح المنزلة بمعنى التعادل ؛ فقد قال سيبويه : ((اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك , فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام ، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة ، وذلك قولك : (والله لأفعلنّ) ، وزعم الخليل : أنّ النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك : (إنْ كانَ لصالحاً) ، فـ (إنْ) بمنزلة اللام ، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة))[٨] ، أي إنّه جعل المعادلة قائمة بين إنْ واللام الواقعة في جواب القسم ، والمعاملة الأخرى بين لام التوكيد ونون التوكيد ، فالاثنان غرضهما واحد وهو توكيد الكلام[٩] .

وكذلك أطلق سيبويه مصطلح المنزلة في مواضع المضارعة والمشابهة ، أي في مواضع التشابه في المعنى والعمل بين تركيبين ، وذلك كثير في كتاب سيبويه ، منه قوله : ((وكما يكون أصبحَ وأمسى مرّة بمنزلة كانَ ، ومرّة بمنزلة قولك : استيقظوا وقاموا))[١٠]، أي إنّ أصبح وأمسى مرّة تعمل عمل كانَ الناقصة ، ومرّة تعمل عمل الفعل التام استيقظ وقام ، فترفع فاعلاً ، وجاء في الكتاب أيضاً : ((وإذا قلت : رأيتُ فأردت العين ... فهو بمنزلة ضربتُ))[١١] ، أي إنّ رأى البصرية تنصب مفعولاً واحداً ، كما أنّ ضربتُ تنصب مفعولاً به واحداً .

كما أطلق سيبويه مصطلح المنزلة على مواضع التشابه في صياغة الأبنية الصرفيّة ، أي إنّ الثاني يأخذ حكم الأول من حيث القاعدة الصرفية ، نحو قوله : ((فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد الله وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذف ، كما لزمها ، وذلك قولك في تأبّط شراً : تأبّطي))[١٢] ، أي إنّ قاعدة النسب إلى الاسم المركب تركيباً إسنادياً مثل قاعدة النسب إلى الاسم المركب الإضافي والمركب العددي يكون بزيادة علامة النسب إلى صدر الاسم وترك عجزه .

وأطلق سيبويه مصطلح المنزلة كذلك على مستوى التشابه بين الأصوات المفردة من حيث الصفات والمخارج ، قال سيبويه ((فالميم لا تدغم في الباء ، وذلك قولك : أكرِمْ به ؛ لأنّهم يقلبون النون ميماً في قولهم (العنبر) و (منْ بدا لك) ، فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون ، إذ كان حرفي غنّة))[١٣] ، فالميم إذن مثل النون في باب الإدغام لا تدغم في الباء ؛ لأنّ كليهما يشترك في صفة خاصة , وهي صفة الغنة ؛ ولهذا أخذ الصوت الثاني (الميم) حكم الصوت الأول (النون) في عدم جواز إدغام كلّ منهما في الباء .

مما تقدم نستنتج أنّ سيبويه لم يحدّد تعريف مصطلح المنزلة في كتابه ، ولكننا نستطيع أنْ نستشف مفهوم هذا المصطلح عنده بأنّه وسيلة منهجية في دراسة لغة العرب من جوانبها النحويّة والصرفيّة والصوتيّة ، أو آلية من آليات تفسير اللغة باللغة ، وهذه الآلية تقوم بين شيئين أو طرفين : الطرف الأول موجود وله حكم ، ويعامل الطرف

الثاني معاملته ، وهذان الطرفان قد يكونان صوتين أو لفظين أو تركيبين ، فيأخذ صوت معين حكم صوت آخر مشابه له في المخرج أو الصفة ، فتحصل فيه تغييرات صوتية وقد لا تحصل هذه التغييرات ، أو أن تأخذ صياغة لفظ حكم لفظ آخر من حيث القاعدة الصرفيّة ، أو إعطاء تركيب معين حكماً مشابهاً لحكم تركيب آخر ، فيحصل اتّفاق بين التركيبين من حيث المعنى أو العمل .

النسب : تعريفه ، دلالته , تغييراته

النسب ظاهرة لغوية معروفة في اللغة العربية منذ القدم ، اهتّم بها اللغويون القدماء وخصوها بمباحث مستفيضة ، فدرسوا أحكامها ودلالاتها المعنويّة ، وما يطرأ على الاسم عند النسب إليه من تغييرات لفظيّة ومعنويّة وحكميّة[١٤] .

وقد اكتسبت هذه الظاهرة أهمية بارزة في العصر الحاضر؛ لكثرة الحاجة إلى استعمالها ؛ بسبب انتشار العلوم ومناهج التفكير ومذاهب الأدب والفنون والسياسة والاجتماع[١٥] ، فبات المرء لا يكاد يقرأ صفحة واحدة من كتاب أو صحيفة الّا ويجد

فيها اسماً منسوباً نحو : غربيّ ومذهبيّ وطائفيّ وعنصريّ وإنسانيّ وشرقيّ واشتراكيّ ووجوديّ وعلميّ وموضوعيّ وديمقراطيّ وإرهابيّ.

والنسب : مصدر الفعل الثلاثي (نسَبَ) , ومعناه في اللغة القرابة[١٦] وأمّا في الاصطلاح فهو إلحاق ياء مشدّدة مكسوراً ما قبلها بآخر الاسم ليدل على نسبته إلى المجرد منها ، وتسمى هذه الياء المشدّدة ياء النسب أو ياء النسبة ، ويسمى الاسم المتّصل بياء النسب منسوباً ، والمجرد منهما قبل اتّصاله بياء النسب منسوباً اليه [١٧] .

وقد سمّى سيبويه النسب بالإضافة و النسبة ، وعقد له في كتابه باباً ، عنوانه ((هذا باب الإضافة أو النسبة))[١٨] ، ولعلّ سبب تسمية النسب بالإضافة يعود إلى ما في تركيب ياء النسب مع الاسم المنسوب اليه من شبه بالمضاف والمضاف اليه ، بيد أنّ الإضافة في النسب عكسية ، ففي قولنا مثلاً : كتابُ محمدٍ يكون المضاف (الكتاب) هو المنسوب ، وهو مقدم ، والمضاف اليه (محمد) هو المنسوب إليه ، والنسب على العكس من ذلك ، فلفظ (الحجاز) في (الحجازيّ) هو المنسوب اليه ، وهو مقدم ، والياء المشدّدة قائمة مقام الرجل المنسوب ، وهي مؤخرة [١٩] ، ولكنّ استعمال مصطلح النسب هو الأكثر شيوعاً وتردداً في التراث اللغويّ[٢٠] .

وللنسب دلالات متعدّدة ، فيُدَل به مثلاً على الجنس ، نحو : نباتيّ ، أو على الموطن ، نحو : رجل عراقيّ ، أو على الدين ، نحو : دين إسلاميّ ، أو على الحرفة ، نحو : بلد صناعيّ ، أوعلى صفة من الصفات نحو: معدن ذهبيّ وسمك بحريّ[٢١] .

ومعنى ذلك أنّ الغرض من النسب هو الاختصار والتخصيص والتوضيح ببيان موطن المنسوب أو قبيلته أو ملّته أو طائفته أو قوميته أو عمله[٢٢] ، وغير ذلك من الدلالات التي تجعل المنسوب من آل المنسوب اليه أو من تلك البلد أو القرية أو النوع .

وقد يكون الغرض من النسب المبالغة والقوة وإشباع معنى الصفة ، فإذا كان الاسم وصفاً ، ففي النسبة إليه معنى المبالغة في الوصف ، وذلك أنّ العرب إذا أرادت المبالغة في وصف شيء ألحقوا بصفته ياء النسب ، فإذا أرادوا وصف شيء بالحمرة ، قالوا : أحمر ، فاذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة ، قالوا أحمريّ ، ومن ذلك أيضاً كلمة (دوّار) فهي وصف ؛ لأنّه صيغة مبالغة ، وألحقوا بها ياء النسب ، فقالوا : دوّاري ، فزادوها مبالغة[٢٣] .

وتحدث في النسب ثلاثة تغييرات ، هي :

أ- تغيير لفظي : يتمثل في زيادة ياء مشدّدة في آخر الاسم وكسر ما قبلها ، ونقل حركة الإعراب اليها ، مثل نحويّ وكتابيّ وبستانيّ في النسبة إلى نحو و كتاب وبستان .

وقد تحدث في بعض الأسماء تغييرات أخرى ، هي : حذف أو قلب أو ردّ محذوف ،نقول في : (فتى وصحيفة وأب) عند النسب : فتويّ وصحفيّ وأبويّ[٢٤] وعلى أيّ حال إنّ هذه التغييرات تحصل في آخر الاسم الذي تتصل به ياء النسب ،أي في الحرف الأخير ، وقد تحصل في حروف داخل الاسم ، وأهم التغييرات التي تحصل في داخل الاسم التغيير الذي يحصل في الحرف الذي قبل الأخير ، وهذه القاعدة تطبق إذا لم يكن المختوم بتاء التأنيث على وزن فَعيلة أو فُعيلة أو فَعولة ، ويليه من حيث الأهمية التغيير الذي يحصل في الحرف الثاني ، وهو إبدال حركة ذلك الحرف فتحة .

ب- تغيير معنوي : ويتمثل في جعل الاسم المنسوب إليه اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه .

ت- تغيير حكمي : يتمثل في معاملة الاسم المنسوب معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والظاهر ، ومرفوعه حينئذ يعرب نائب عن الفاعل ، ففي قولنا : التقيتُ برجلٍ قيسيّ أبوهُ ، تعرب كلمة (أبوه) نائب فاعل ، واذا قلت : جاءَ الرّجلُ الحمصيّ ، فالحمصي يحمل ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود على الرّجل .

ويمكن دراسة المنزلة الصرفيّة في موضوع النسب في كتاب سيبويه بالشكل الآتي :

أولا- المنزلة الصرفية في النسب إلى الاسم الثلاثي المكسور العين

اتفق الصرفيون العرب على أنّ القاعدة العامة في النسب هي زيادة ياء مشدّدة مكسور ما قبلها إلى الاسم المنسوب إليه[٢٥] ، فإذا نسب إلى اسم على وزن (فَعَل) مفتوح العين نحو : عرَب وعلَم ، لا يُفعَل فيه شيء سوى زيادة ياء النسب ، فنقول : عرَبيّ وعلَميّ .

ويعامل ماجاء على وزن (فَعِل) بكسر العين عند النسب معاملة ما جاء على (فَعَل) ، فيأتي على هيأته ووزنه ، جاء في الكتاب : ((فلمّا وجدوا الباب والقياس في فَعِل أن يكون بمنزلة فَعَل ، أقرّوا الياء على حالها وأبدلوا ؛ إذ وجدوا (فَعِل) قد اثْلأب أن يكون بمنزلة فَعَل))[٢٦] ، ومعنى ذلك أنّ المنسوب إليه إذا كان ثلاثياً مكسور العين ، وجب إبدال الكسرة فيه فتحة عند النسب سواء كان مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها .

وقد مثل سيبويه لذلك ببعض الأمثلة ، فقال : ((وما جاء من فَعِل بمنزلة فَعَل ، قولهم في النّمِر : نَمَريّ ، وفي الحَبِطات : حبَطيّ ، وفي شَقِرة : شَقَريّ ، وفي سَلِمة : سلَميّ .... والدُئِل بمنزلة النّمِر ، تقول : دُؤليّ[٢٧] .

ويعلّل الصرفيون فتح العين في (فَعِل) عند النسب بأنّ عدم الفتح يؤدي إلى اجتماع الكسرة مع ياء النسب ، فتصبح الكلمة على غاية من الثقل[٢٨] ، وشذّ قولهم في النسب إلى الصّعِق : صِعِقيّ ، بكسر الصاد والعين ، وإنّما كسروا الصاد إتباعاً لكسرة العين[٢٩] .

ثانياً – المنزلة الصرفيّة في النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرفين

إذا نسب إلى اسم مختوم بياء مشدّدة ، مسبوقة بحرفين ، وجب فكّ الإدغام ، وقلب الياء الثانية واواً ، وحذف الياء الأولى ، وزيادة ياء النسب ، وكسر ما قبلها ، وفتح الحرف الثاني من الاسم ، تقول في النسب إلى : عليّ وقصيّ ورضيّ : عَلَويّ و قُصَويّ و رَضَويّ[٣٠] .

وقد مثل سيبويه لهذا النوع من النسب بقولهم في شجيّ : شَجَويّ ، وقال عن فتح الحرف الثاني من الاسم في النسب بأنّهم ((رأوا فَعِل بمنزلة فَعَل في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات ، فأقرّوا الياء وأبدلوا ، وصيّروا الاسم إلى فَعَل ؛ لأنّها لم تكن لتثبت ، ولا تبدل مع الكسرة ، وأرادوا أن يجري مجرى نظيره من غير المعتل ...))[٣١] .

ويفسر السيوطي (ت ٩١١ هـ)التغييرات التي تحصل في النسب إلى شجيّ ونحوه بأنّه لو نسب إليها على لفظها لاجتمع في آخر الاسم أربع ياءات وذلك مستثقل في كلامهم[٣٢] .

ثالثاً – المنزلة الصرفيّة في النسب إلى ما آخره تاء تأنيث

يرى سيبويه أنّ ما كان ثلاثياً ، وآخره ياء متحركة ، وقبلها حرف ساكن ،لا يحدث عند النسب إليه أيّ تغيير ، تقول في النسب إلى ظبْي ورمْي : ظَبْيِيّ و رَمْيِيّ ، ومثل ذلك يُقال في ؛ الثلاثي الذي آخره واو وقبله حرف ساكن ، نحو غَزْو و نَحْو ؛ إذ نقول في النسب اليهما : غَزَويّ ونَحْويّ ، أي إنّ الثلاثي المعتل الآخر الساكن العين في النسب عند سيبويه يجري مجرى الثلاثي الساكن العين ، مثل دِرْع ومَتْن[٣٣] .

فإذا نسب إلى اسم مختوم بتاء التأنيث وجب حذفها مطلقاً ، وبعد حذف التاء يعامل معاملة كما لو كان بدونها ، وتأسيساً على ذلك رأى سيبويه أنّ النسب إلى رَمْيَة وظَبْيَة ودُمْيَة وفِتْيَة يكون : رَمْيِيّ وظَبْيِيّ ودُمْيَيّ وفِتْيِيّ ، قال سيبويه : ((فإذا جعلت هذه الأشياء بمنزلة ما لا ياء فيه فأجْرِه في الهاء مجراه وليست فيه هاء ؛ لأنّ القياس أنْ يكون هذا النحو في غير المعتل في الهاء بمنزلة إذا لم تكن فيه هاء[٣٤] .

وأمّا يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) فكان ينسب إلى مثل فَعْلة أو فِعْلة أو فُعْلة كما ينسب إليها مكسورة العين ؛ فيقول في النسب إلى ظَبْيَة : ظَبَويّ ، وإلى دُمْيَة : دَمَويّ وإلى قِنْيَة : قِنَويّ وإلى عُرْوَة : عُرَويّ[٣٥] ، وكان الزجّاج (ت ٣١١ هـ) يرى رأي يونس في هذه المسألة ، ويحتج بأنّ تاء التأنيث قوة التغيير فيها[٣٦] .

وقد جاء عن العرب قَرَويّ في النسبة إلى قرية ، وزِنَويّ في النسبة الى بني زِنْيَة ، وهم حي من العرب ، وهذا شاذ عند سيبويه ؛ إذ القياس عنده أن يُقال : قَرْيِيّ وزِنْيِيّ ، في حين يرى يونس أنّ هذا الذي جاء عن العرب هو القياس[٣٧] .

وإذا نسب إلى ما آخره ياء بعد الف زائدة ، وبعد الياء تاء تأنيث ، قلبت الياء همزة ، وحذفت التاء ، وجيء بياء النسب، تقول في النسب إلى : سِقاية وصِلاية : سِقائيّ و صِلائيّ[٣٨] .

ويعامل ماكان آخره ياء بعد ألف زائدة ، وبعد الياء ألف في النسب نحو حَوْلايا وبَرْداريا عند سيبويه معاملة سِقاية ، أي تحذف الألف ، وتقلب الياء همزة ، فنقول في النسب اليهما :حَوْلائيّ وبَرْدرائيّ ، وهذا هو معنى قول سيبويه : ((وحَوْلايا وبَرْداريا بمنزلة سِقاية ؛ لأنّ هذه الياء لا تثبت إذا كانت منتهى الاسم ، والألف تسقط في النسبة ؛لأنّها سادسة فهي كهاء درحاية)) [٣٩].

وأجاز الصرفيون وجهاً آخر في نحو سِقاية وحَوْلايا ، وهو قلب الياء همزة ، ثمّ قلب الهمزة واواً ؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة طبقاً لقواعد الإعلال ، فيُقال : سِقاويّ وحَوْلاويّ[٤٠].

وإنْ كان ثالث الاسم ياءً ، قبلها ألف نحو : رايَة وطايَة وثايّة وآيَة ، فالرأي عند سيبويه أنْ يُقال في النسب : رأئيّ وطائيّ وثائيّ وآئيّ ، ويعلّل سيبويه قلب الياء إلى همزة في هذه الكلمات وأمثالها بأنّهم ((همزوا لاجتماع

الياءات مع الألف ، والألف تشبّه بالياء ، فصارت قريباً مما تجتمع فيه أربع ياءات ، فهمزوها استثقالاً ، وأبدلوا مكانها همزة ؛ لأنّهم جعلوها بمنزلة الياء التي تبدل بعد الألف الزائدة[٤١])) .

وقد ذكر الصرفيون وجهين آخرين في راية وأمثالها ، أحدهما : إبقاء الياء على حالها فنقول : رايِيّ ، والآخر قلب الهمزة واواً ، فنقول : راويّ[٤٢] . وأما مَن قال : راويّ ، فإنّه استثقل الهمزة بين الياء والألف ، فجعل مكانها حرفاً يقاربها في المد واللين ، ويفارقهما في الموضع وهي الواو ، وأمّا من آثر إبقاء الياء على حالها ؛ فلأنّ هذه الياء صحيحة تجري بوجوه الإعراب قبل النسب كياء ظبي ، فلمّا كان النسب إلى ظبْي من غير تغيير كان رايِيّ كذلك[٤٣] .

وغني عن البيان أنّ أقوى الآراء في هذه المسألة هو رأي سيبويه ؛ لكثرة وروده في كلام العرب في مقابل قلة الوارد من غيره[٤٤] ، وإنْ كان بعض اللغويين من مثل ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ) يرى أنّ أقيس الأوجه الثلاثة في هذه المسألة ترك الياء على حالها وعدم تغييرها[٤٥] .

ولمّا كانت تاء التأنيث تحذف عند النسب باتّفاق الصرفيين جميعاً فإنّ قول العامة : خَلْوَتيّ ووَحْدَويّ في النسب إلى خَلْوَة وحدَة خطأ ظاهر، والصواب أن يُقال : خَلْويّ ووحديّ[٤٦] ، ويدخل في دائرة الخطأ أيضاً قول المتكلمين في ذات : ذاتيّ ، وقول العامة في خليفة : خليفتيّ ، وصوابهما : ذوَوِيّ و خَلَفِيّ[٤٧] .

<u>رابعاً – المنزلة الصرفيّة في النسب إلى الاسم المقصور</u>

التغييرات التي تحصل في الاسم المقصور تعتمد على عدد الحروف التي قبل الألف ، فإذا كان قبل الألف حرفان فقط ، نحو : فتى وعصا ، بقيت الألف لتكملة البنية ، ولكنّها تقلب واواً ، فيقال : فَتَويّ وعَصَويّ للمغايرة والتيسير[٤٨] .

وإنْ كان قبل الألف ثلاثة أحرف ، فإنّ أمامنا نوعين من الكلمات : كلمات تسكن ثانيها ، وكلمات تحرك ثانيها ، فإنْ كانت الألف رابعة في اسم ساكن الثاني ، جاز حذف الألف ، وجاز قلبها إلى واو ، وإذا قلبت الألف إلى واو ، جاز زيادة الألف قبل الواو ، فنقول في النسب إلى :مَلهى وحُبلى وعَلقى : مَلْهِيّ ومَلْهَوِيّ ومَلْهاوِيّ ، وحُبلِيّ وحُبْلوِيّ وحُبْلاوِيّ ، وعلقِيّ وعَلْقوَيّ وعَلْقاوِيّ[٤٩] .

والمختار عند سيبويه حذف الألف إنْ كانت زائدة للتأنيث ، نحو حُبْلى ودِفْلى ، فقال : ((فأحسن القول فيه أنْ تقول حُبْليّ ودِفْليّ ؛ لأنّها زائدة لم تجيء لتلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ماهو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف))[٥٠] .

وقد ذكر سيبويه أنّ مَن قال : حُبْلويّ ، جعلها في النسب نظير ما كانت الألف فيه ثالثة ، قال سيبويه : ((ومنهم من يقول : حُبْلويّ فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف))[٥١] .

ويجوز عند سيبويه مع القلب زيادة ألف قبل الواو ، ومثل لها سيبويه بقولهم : دِفْلاويّ ودُنْياويّ في النسب إلى دُفْلى ودُنيا ، وفسر زيادة الألف قبل الواو بأنّهم أرادوا أن يفرقوا ((بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف ، وما هو بمنزلة ماهو من نفس الحرف))[٥٢] .

والمختار كذلك عنده قلبها إلى واو ، إنْ كانت للألحاق نحو عَلقى ، أو مبدلة عن واو أو ياء ، مثل : مَلهى ومَرمى ، فنقول : عَلْقويّ ومَلْهويّ ومَرْمويْ ((فهذا يجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف ، وكان آخره ألفاً مبدلة من حرف من نفس الكلمة))[٥٣] .

وجاء في الكتاب : ((وسألت يونس عن مَغزى ودِفرى فيمن نوّن ، فقال : هما بمنزلة ماكان من نفس الكلمة))[٥٤] ، أي إنّ النسب إلى الاسم الرباعي المقصور المنوّن يعامل معاملة الاسم الثلاثي المقصور الذي ألفه مبدلة عن واو أو ياء ، فتقلب في النسب إلى واو .

وإنْ كانت الألف رابعة في اسم متحرك الثاني ، نحو : جَمَزى ، فلا يجوز فيها الّا حذف الألف ؛ تخلصاً من الثقل الناشيء من تتابع الحركات ، فنقول في النسب اليها جَمَزيّ ، قال سيبويه: ((وأمّا جَمَزى فلا يكون جَمْزَويّ ولا جَمْزاوي ، ولكن جَمَزيّ ؛ لأنّها ثقلت وجاوزت زنة مَلهى فصارت بمنزلة حبارى لتتابع الحركات))[٥٥] ، فقاعدة النسب إلى ما كانت فيه الألف رابعة ، وكان الحرف الثاني فيه متحركًا يماثل قاعة النسب إلى ما كانت الألف فيه خامسة نحو حُبارى ، فكما أنّ الألف في حُبارى تحذف عند النسب ، كذلك تحذف الألف في جَمَزى عند النسب ، وعلى هذا يكون قول العامة الشيخ القلَماوي مثلاً خطأً واضحاً ، والصواب القَلَمِيّ[٥٦] .

ولمّا كانت الألف يجوز أن تحذف في كلّ اسم مقصور ، جاءت فيه الألف رابعة ، وكان الحرف الثاني منه ساكناً ، فإنّ من باب أولى حذف هذه الألف إنْ كانت خامسة ، وقد عبّر سيبويه عن هذا المعنى بقوله : ((فإذا سُوّي بين هذا رابعاً وبين ما الألف فيه زائدة نحو: حُبْلى لم يجز الّا أنْ تجعل ما كان من نفس الحرف إذا كان خامساً بمنزلة حُبارى))[٥٧] ، وإلى هذا المعنى أشار ابن يعيش في قوله : ((وإذا كانوا قد حذفوا فيما قلت حروفه نحو حُبلى ومَلهى ، ففيما كثرت أولى))[٥٨] .

وإذا وقعت الألف خامسة ، وهي منقلبة بعد مشدّد نحو مُصَلّى ومُثنّى ، فمذهب سيبويه والجمهور الحذف كحالها إذا وقعت خامسة منقلبة عن أصل ، وليس قبلها مشدّد مثل مُشترى ، فإنّه لا خلاف في حذفها ، ومذهب يونس جعلها مثل مُعطى ومَلهى ، فيجيز فيها القلب ، كما يجيز فيها الحذف[٥٩] .

خامساً – المنزلة الصرفية في النسب إلى الاسم المحذوف الآخر

الاسم المحذوف الآخر يكون على أربعة أقسام : ما حذفت منه لام الكلمة وعوّض عنها بالتاء الطويلة ، وما حذفت منه لام الكلمة ، وعُوّض عنها بهمزة الوصل ، وما حذفت منه لام الكلمة ، ولم يُعوّض عنها بشيء ، وما حذفت منه لام الكلمة ، وعُوّض عنها بالتاء القصيرة .

١- ما حذفت منه لام الكلمة ، وعُوّض عنها بالتاء الطويلة : مذهب الخليل (ت ١٧٠هـ) وسيبويه رد المحذوف اليه ، وحذف التاء ، وفتح الحرف الثاني من الاسم ، يُقال في النسب إلى أخت وبنت : أَخَوِيّ و بَنَويّ[٦٠] ، وهذا هو القياس عندهما على أساس أنّ التاء في الأصل تاء تأنيث مربوطة[٦١] . ويُقال في النسب الى هَنْت : هَنَويّ فهي نظير أخت في النسب[٦٢] ، وكذلك يقال في النسب إلى ذَيْتَ ، ذَيَويّ ؛ لأنّها تعامل معاملة بنت في النسب ، جاء في الكتاب: ((واعلم أنّ ذَيْتَ بمنزلة بنت ، وإنّما أصلها ذيّة عُمِلَ بها ما عُمِلَ ببنت ... فالقول في هَنْتَ وذَيْتَ مثله في بنت ؛ لأنّ ذَيْت يلزمها التثقيل إذا حذفت التاء ، ثمّ تبدل واواً مكان التاء ، كما كنت تفعل لو حذفت التاء من أخت وبنت))[٦٣] ، ولا يجوز – على رأي يونس – عدم ردّ المحذوف ، والنسب إليه على لفظه ، فنقول في النسب إلى بنت وأخت : بِنْتيّ وأُخْتيّ[٦٤] ،وحجته أنّ التاء هنا ليست للتأنيث ؛ لأنّ ما قبلها ساكن صحيح ، ولأنّ التاء لا تبدل هاءً عند الوقف ، كما تبدل التاء نحو كاتبة ورحمة[٦٥] . ولقي رأي يونس تأييداً من بعض الذين كتبوا في الصرف من المعاصرين ؛ إذ ذهبوا إلى أنّ مذهب يونس أولى بالاتباع ؛ لأنّ فيه تفريقاً بين المذكر والمؤنث[٦٦] ،أي بين النسب إلى ابن وبنت ، وأخ وأخت . ويرى الأخفش الأوسط ت (٢١٥) هـ أنّ النسب إلى أخت وبنت يكون بحذف التاء ، وإبقاء ما قبلها على سكونه ، وما قبل الساكن على حركته ، فنقول في النسب اليهما : أَخَوَيّ وبِنَويّ ، ومذهبه في النسب الى كَيْت وذيْت ونحوهما – إذا ردّ المحذوف – أنْ ينسب اليهما ، كما ينسب إلى حيّ ، فنقول : كَيَويّ وذَيَويّ[٦٧] .

٢- ما حذفت منه لام الكلمة ، وعُوّض عنها بهمزة الوصل : يجوز عند سيبويه ردّ المحذوف إليه وحذف همزة الوصل وفتح الحرف الثاني من الاسم ، ويجوز عدم ردّ المحذوف وإبقاء همزة الوصل ، تقول في النسب الى ابن واسم : بَنَويّ وسَمَويّ أو ابني واسمي[٦٨] ، ولا يجوز هنا الجمع بين اللام المحذوفة وهمزة الوصل ؛ منعاً للجمع بين العوض والمعوّض عنه ، فلا يصح أن يُقال : ابنويّ و اسمويّ[٦٩] .

٣- ما حذفت منه لام الكلمة ، ولم يُعوّض عنها بشيء : يرى سيبويه إنْ كان يردّ إليه المحذوف عند الاضافة وجب ردّ المحذوف عند النسب ، نقول في النسب إلى أب و أخ و حم : أبَويّ و أخَويّ و حمَويّ[٧٠] ؛ لأنّنا نقول في الإضافة : أبوك وأخوك وحموك ، وإنْ كان لا يردّ إليه المحذوف عند الإضافة جاز ردّ المحذوف ، وهو الأفصح ، وجاز عدم ردّه ، نقول في النسب إلى يد ودم وغد : يدِيّ ودمِيّ وغدِيّ أو يَدَويّ ودَمَويّ وغَدَويّ ؛ لأنّنا نقول في الإضافة : يدُك ودمُك وغدُك [٧١] . ويعامل فم معاملة دم ونحوه في النسب ؛ إذ نقول في النسب إليه : فَمَوِيّ وفَمِيّ[٧٢] .

٤- ما حذفت منه اللام ، وعُوّض عنها بالتاء القصيرة : إنْ كان يردّ إليه ما حذف في الجمع وجب ردّما حذف منه عند النسب ، نقول في النسب إلى شَفة : شَفَهِيّ ، ونقول في النسب إلى سَنة وعِضة : سَنَوِيّ وعِضَوِيّ ، فيكون المحذوف من لام الكلمة واو ، ومنهم من يعامل سَنة وعِضة معاملة شَفة ، فيجعل المحذوف من لام الكلمة الهاء وليس الواو ، فيقول في النسب اليهما : شَنَهِيّ وعِضَوِيّ ، قال سيبويه : ((ومَنْ جعل سَنة من بنات الهاء قال : سُنَيْهَه وقال : سانهتُ ، فهي بمنزلة شَفة يقول : شَفَهِيّ وسَنَهِيّ[٧٣] ، وجاء في الكتاب كذلك : ((ومن العرب من يقول عُضَيْهَة ، يجعلها من بنات الهاء بمنزلة شَفة إذا قالوا ذلك))[٧٤] . وإنْ كان لا يردّ إليه ما حذف منه عند الجمع نحو : لُغَة ومِئَة جاز ردّ المحذوف اليه عند النسب ، وهو الأفصح ، وجاز عدم ردّه ، فنقول في النسب اليهما : لُغَوِيّ ومِئَوِيّ أو لُغِيّ و مِئِيّ[٧٥] .

سادساً – المنزلة الصرفيّة في النسب إلى الاسم المركّب

الاسم المركب على أنواع ؛ إذ قد يكون المركّب مزجيّاً مثل بَعْلَبك ومَعْديكرب ، وقد يكون المركب عدديّاً مثل أحدَ عشرَ وإحدى عشرةَ ، وقد يكون المركب إسناديّاً، مثل : جادَ الحق و تأبّط شرّاً ، وقد يكون المركب إضافيّاً مثل : امريء القيس وأبي حنيفة و أم كلثوم و ابن عمر و دار العلوم[٧٦] .

١- النسب إلى الاسم المركّب تركيباً مزجيًّا : جعل سيبويه النسب إلى الاسم المركّب تركيباً مزجيّاً مثل النسب إلى الاسم الذي آخره تاء تأنيث ، فكما أنّ تاء التأنيث في نحو: حمزة وطلحة تحذف عند النسب ، كذلك يحذف الجزء الآخر من الاسم المركب المزجيّ ، نحو : حَضْرَموت عند النسب ، جاء في الكتاب ((كان الخليل يقول : تُلقي الآخر منهما كما تُلقي الهاء من حمزة وطلحة ،؛لأن طلحة بمنزلة حَضْرَموت))[٧٧] ، ومعنى ذلك أنّ الاسم المركب تركيباً مزجيّاً – على رأي الخليل وسيبويه – ينسب إلى صدره أو القسم الأول منه ، ويترك قسمه الآخر ، فنقول في النسب إلى بَعْلَبك ومَعْد يكرب وحَضْرَموت : بَعْلبيّ ومَعْديّ وحَضْريّ ، وهذا هو القياس عند البصريين ، سواء كان صحيح الصدر أو معتله[٧٨] ، وبعضهم يعامل المعتل معاملة المنقوص ، فيقول في مَعْديكرب : مَعْدوِيّ[٧٩] ، وما ذهب اليه الخليل وسيبويه هو الرأي الشائع بين

الدارسين قديماً وحديثاً[٨٠] ، وأنّما نسبوا إلى الجزء الأول من المركّب ، وحذفوا الجزء الثاني منه ؛ لأنّ الثقل يكمن فيه ، ثم إنّ الجزء الأول متقدم بالرتبة ، ولهذا لا يحذف[٨١] ، وقد أجاز بعضهم النسبإلى المركّب المزجيّ على لفظه ، فيقول في النسب إلى بَعْلَبك : بَعْلَبكْيّ ، والى حَضْرَموت : حَضْرَموتَيّ . وقد أخذ بهذا الرأي الدكتور عبد الجبار النائلة[٨٢] ، ويبدو لي أنّ هذا الرأي أنسب الآراء ؛ لأنّ النسب بهذه الصورة يوضّح المنسوب إليه ، ويجنبنا الوقوع في اللبس . وأجازأبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ)النسب إلى المركّب المزجي بزيادة ياء النسب إلى عجزه وحذف صدره[٨٣] ، في حين حاول أبو حاتم السجستاني أن يجمع بين الرأيين الأول والثالث ، فقال بالنسب إلى صدر الكلمة وعجزها مثل بَعْليّ بَكِيّ ، وعلى هذا الرأي جاء قول الشاعر[٨٤] :

تَزوّجتُها راميَةً هَرُمَزيّةً بِفَضْلَةِ ما أعطى الأميرُ من الرّزْقِ ، وهناك رأي

خامس في النسب إلى الاسم المركّب المزجيّ هو أنْ يبنى من جزئي المركّب اسم على وزن (فَعْلل) ، وينسب إليه كقولهم في حَضْرَموت : حَضْرَمِيّ[٨٥] ، وهذا وأمثاله عند البصريين موقوف على السماع ، فهو عندهم من شواذ النسب[٨٦] .

٢- النسب إلى المركّب العدديّ : القاعدة العامة أنّه لا ينسب إلى المركّب العدديّ، نحو :أحدَ عشرَ وأربعَ عشرَ ؛ وذلك لتعذر النسب إلى الكلمتين معاً ، فضلاً عن أنّ أحداً لم يُقلْ به ، ولحصول اللبس إذا نسب إلى أحد الكلمتين ، فالنسب إلى صدر المركّب وحده أو إلى عجزه وحده سوف يؤدي إلى اللبس بين النسب إلى كلّ من الكلمتين في حالي الإفراد والتركيب[٨٧] . وقد عامل سيبويه المركّب العدديّ معاملة المركّب المزجيّ ، وأشار إلى أنّ النسب إليه يكون إلى الجزء الأول منه ، فالنسب إلى خمسةَ عشرَ عنده : خَمْسيّ[٨٨] . وقال رضي الدين الاستربادي (ت ٦٨٦هـ): ((إذا نسبت إلى اثنيْ عشرَ حذفت عشرَ ، كما هو القياس ، ثم ينسب إلى اثنان : اثنِيّ أو ثَنَوِيّ ... ولا يجوز النسب إلى العدد المركّب غير علم))[٨٩] .

٣- النسب إلى المركّب الإضافيّ : النسب إلى المركّب الإضافيّ عند سيبويه يشبه النسب إلى المركّب المزجيّ ، فيحدف الجزء الثاني ، وينسب إلى الجزء الأول منه ، فيقال في النسب إلى :عبد القيس وامرىء القيس : عَبْديّ وامْرَئِيّ أو مَرَئِيّ[٩٠] ، وأمّا إذا أدّى النسب إلى المضاف أو الجزء الأول إلى حدوث التباس فينسب إلى المضاف إليه أو الجزء الثاني منه ، وذلك في الحالات الآتية :

أ- إذا كان صدر المركّب الإضافي أباً أو أمّاً ، نحو : أبي بكر وأم كُلثوم ، فنقول في النسب اليهما : بَكرِيّ وكُلْثومِيّ[٩١] .

ب- إذا كان صدر المركب الإضافي معرفاً بعجزه نحو ابن دَعْلج وابن عباس ، فنقول في النسبة إليهما : دَعْلَجيّ و عَباسِيّ[٩٢] .

ت- إذا كان النسب إلى صدر المركّب الإضافيّ يؤدي إلى عدم معرفة المنسوب إليه حقيقة ، تقول في النسب إلى عبد مناف و عبد الأشهل : مَنافيٌ و أشْهِلِيّ[٩٣] .

وأجازوا في (عبد) عند إضافته أنْ يتمّ النسب إليه بتركيب معين من حروف المضاف والمضاف إليه على وزن (فَعلل) ، وذلك بأخذ الحرف الأول والثاني من المضاف والمضاف إليه ، نقول في النسب إلى عبد الدار : عَبْدرِيّ ، وفي عبد شمس : عَبْشَميٌ ، وهذا عند سيبويه والنحويين ليس بقياس ، وانما مقصور على السماع[٩٤] .

٤- النسب إلى المركّب الإسنادي : عامل سيبويه النسب إلى المركّب الإسناديّ معاملة المركّب الإضافيّ والمركّب المزجيّ ، فقال : ((فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر حيث لزمه الحذف ، كما لزمها ، وذلك قولك في تأبّط شرّاً : تأبطِيّ ، ودليله على ذلك أنّ من العرب من يكتفي بالجزء الأول من المركّب الإسناديّ عند النداء ، فيقول : يا تأبطَ أقبلْ[٩٥] ، وما ذهب إليه سيبويه موضع اتّفاق بين أكثر اللغويين القدماء والمحدثين[٩٦] ، ولهذا السبب عدّ ابن يعيش زيادة ياء النسب إلى الجزء الأول ، وحذف الجزء الآخر في النسب إلى المركّب الإسناديّ أمراً واجباً ، فقال : ((وإنّما وجب النسب إلى الأول ؛ لأنّ الحكاية في معنى المركّب والمضاف من حيث كان أكثر من اسم واحد ، بل هو في الحكاية أبلغ ؛ لأنّه قد يكون أكثر من إسمين))[٩٧] ، وأجاز الجرمي النسب إلى عجز المركّب الإسناديّ ، فقال : نَخْريّ و شَرِيّ في النسب إلى بَرقَ نحره و تأبطَ شراً[٩٨] ، وقد سمع النسب إلى الجملة بأسرها نحو : كُنْتِيّ في النسب إلى كنت ، قال الشاعـــــر[٩٩] :

ولستُ بِكُنْتيّ ولستُ بعاجِنٍ وشرُّ الرّجالِ الكُنْتيّ و عاجِنُ

وللمبرد (ت٢٨٥هـ) رأي خاص في النسب إلى الاسم المركّب ، وذلك يكون حسب معرفة الجزء الأول أو الجزء الثاني ، فالحذف يكون فيما هو أكثر تنكيراً ، قال : ((اعلم أنّ الإضافة على ضربين ، أحدهما : ما يكون الأول مُعرّفاً بالثاني ، نحو قولك : هذه دارُ عبدِ اللهِ وغلامُ و زيد ، فإذا نسبت إلى شيء من هذا ، فالوجه أنْ تنسب إلى الثاني ؛ لأنّ الأول إنّما صار معرفة به ، وذلك قولك في ابن الزّبير : زُبيرِيّ ، وفي غلامُ زيد : زيدِيّ ... والوجه الآخر في الإضافة أنْ يكون المضاف وقع علماً والمضاف إليه من تمامه فالباب النسب إلى الأول ، وذلك قولك في عبد شمس : عَبْدِيّ))[١٠٠] .

سابعاً – المنزلة الصرفيّة في النسب إلى اسم الجمع

اسم الجمع : هو اللفظ الدال على معنى الجمع ، ولا واحد له من لفظه وانّما واحده من معناه ، أو لم يكن وزنه من أوزان الجمع المعروفة مثل جيش واحده جندي ، وقوم وشعب ومعشر و قبيلة واحدها رجل أو امرأة[١٠١] .

ويذكر سيبويه أنّنا إذا أردنا النسب إلى اسم الجمع ، لا نفعل فيه شيئاً سوى زيادة علامة النسب ، تقول في النسب إلى رهط أو حجر : رَهْطِيّ و حَجرِيّ[١٠٢] ، والنسب إلى نفر مثل النسب إلى حجر ، نقول في النسب إليه : نَفرِيّ ؛ لأنّ ((نفَر بمنزلة حجَر لم يكسر له واحد ، وإنْ كان فيه معنى الجمع))[١٠٣] .

ويعامل اللفظ المعدود من جموع التكسير لمجرد أنّه على وزن صيغة من صيغ التكسير ، وليس له مفرد من لفظه معاملة اسم الجمع ، فينسب اليه على صيغته ، تقول في النسب إلى مَحاسِن : محاسنِيّ ؛((لأنّه لا واحد له فصار بمنزلة نفر))[١٠٤]، وهذا هو رأي أبي زيد الانصاري (ت ٢١٥هـ)[١٠٥].

وقد أجاز سيبويه في النسب إلى جمع التكسير الذي لا واحد له من لفظه بأخذ مفرده الشاذ ، ثم زيادة علامة النسب ، تقول في النسب إلى أناس : إنسانيّ[١٠٦] ، وتقول في النسب إلى ملامح : لَمحِيّ ؛ لأنّ مفرده الشاذ لَمْحة[١٠٧] ، وتقول في النسب إلى محاسن : حَسنِيّ ؛ لأنّ مفرده الشاذ حسَن[١٠٨] .

ثامناً – المنزلة الصرفيّة في النسب بصيغة فعل بلا ياء النسب

عرفت اللغة العربية صيغاً أخرى تستعمل للدلالة على النسب ، يستغنى بها عن ياء النسب ، ومن هذه الصيغ[١٠٩] :

١- فَعّال نحو : نَجّار و عَطّار ، أي صاحب نِجارة وعِطارة .

٢- فاعِل نحو : تامِر و لابِن و طاعِم ، أي صاحب تَمرٍ ولَبنٍ و طَعامٍ .

٣- مِفْعيل نحو : ناقة مِحْضير ، أي ذات حُضر ، أي سريعة الجري .

٤- مِفْعال نحو : مِعْطار و مِقْوال ، أي ذات عطرٍ وقولٍ .

وهذه الأوزان في النسب سماعية ، ولكنّها واردة بكثرة في كلام العرب ؛ ولهذا ذهب المبرد إلى أنّها قياسية في باب فاعِل وفَعّال[١١٠] .

وما يهمنا من هذه الصيغ صيغة فَعِل ، فقد أشار سيبويه إلى أنّ هذه الصيغة تعطي معنى النسب دون أنْ يلحق بنهايتها ياء النسب ، ومثّل لها بقولهم : رجل عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ[١١١] ، أي صاحب عَمِلٍ وطَعامٍ ولِباسٍ حَسنٍ .

وتأتي هذه الصيغة لما كان صاحب شيء كفاعل ، ولكنّها تختلف عن صيغة فاعل في معنى النسب ((فإنّ فَعِلاً صيغة مبالغة تدل على الكثرة ، ومنها نُقلت إلى النسب ، كما نقلت فعَّال اليه ، كما يرى أكثر النحاة))[١١٢] ، وكلمة (نَهِر)في دلالتها على النسب تناظر كلمة (عَمِل) ، قال سيبويه : ((وقالوا : نَهِر ، وإنّما يريدون : نَهارِيّ ، يجعلونه بمنزلة عَمِل ، وفيه ذلك المعنى ، قال الشاعر :

لستُ بليلِيّ ولكنّي نَهِرْ لا أُدْلِجُ اللّيلَ ولكنْ أبْتَكر))[١١٣] .

وموضع الشاهد هنا (نَهِر) ، إذ استغنى الشاعر في النسب عن ياء النسب ، وذلك ببناء الاسم على وزن فَعِل ، والمعنى ولكنّي نهارِيّ ، أي عاملٌ بالنهار[١١٤] .

الخاتمـــــة

سعينا في الصفحات المتقدمة إلى دراسة المنزلة الصرفية في موضوع النسب ، وقد تبيّن لنا أنّ لسيبويه فضل السبق في التصريح بمصطلح المنزلة ، ولكنّ سيبويه كان يطلق هذا المصطلح قاصداً من ورائه معانيه اللغوية لا المفهوم الاصطلاحي له .

ولا يعني هذا أنّ فكرة المنزلة كانت غائبة عن ذهنه ، بل إنّه أدركها تمام الإدراك ، وسيطرت على كثير من مواضع كتابه ، وشاركت في بناء قواعده ؛ إذ سخّر هذا المصطلح في خدمة الدراسات النحويّة والصرفيّة والصوتيّة ؛ففي موضوع النسب مثلًا، وهوموضوع البحث ، أفاد سيبويه من هذا المصطلح في دراسة النسب إلى الثلاثي المكسور العين ، والنسب إلى ما آخره ياء مشدّدة مسبوقة بحرفين ، والنسب إلى ما آخره تاء تأنيث ، والنسب إلى الاسم المقصور ، وكذلك النسب إلى الاسم المحذوف الآخر، والنسب إلى الاسم المركّب ، فضلاً عن النسب إلى اسم الجمع ، والنسب بصيغة فَعِل بلا ياء النسب .

ولعلّ السبب في عدم اهتمام سيبويه في تحديد المصطلحات ، ومنها مصطلح المنزلة هو أنّه نهج في دراسة لغة العرب نهجاً علمياً ، ولم يتبع المنهج التعليمي .

وقد جاء مصطلح المنزلة في كتاب سيبويه يحمل عدة معان ، أهمها التعادل ، وكما أطلق هذا المصطلح على مواضع التشابه والمضارعة في المعنى والعمل بين تركيبين ، وأطلقه كذلك على مواضع التشابه في صياغة القواعد الصرفية ، كما أطلقه كذلك على مستوى التشابه بين الأصوات المفردة من حيث الصفات والمخارج .

وكان سيبويه أحياناً يستعمل مصطلحات أخر للتعبير عن مصطلح المنزلة ، ومن هذه المصطلحات : الشبه والجري والمعنى .

وفي ضوء ما تقدم من الكلام نستطيع أن نقول : إنّ مصطلح المنزلة عند سيبويه وسيلة منهجية سخّرها في دراسة لغة العرب من جوانبها النحوية والصرفية والصوتية أو هو آلية من آليات تفسير اللغة باللغة ، وهذه الآلية تقوم بين شيئين أو طرفين ، الطرف الأول موجود وله حكم ، ويعامل الطرف الثاني معاملته ، وهذان الطرفان قد يكونان صوتيين أو لفظين أو تركيبين ، فيأخذ صوت معين حكم صوت آخر مشابه له في المخرج أو الصفة ، فتحصل فيه تغييرات صوتية ، وقد لا تحصل هذه التغييرات أو أن تأخذ صياغة لفظ حكم لفظ آخر من حيث القاعدة الصرفية ، أو إعطاء تركيب معين حكماً مشابهاً لحكم تركيب آخر ، فيحصل اتّفاق بين التركيبين من حيث المعنى أو العمل .

روافد البحث

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٥٤٥ هـ) ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، ط١ ، مطبعة المدني ، نشر مكتبة الخانجي – القاهرة ١٩٩٨م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تصحيح العالم خريستان فريدرخ سيبلد الألماني ، ط١ ، مطبعة بريل – ليدن ١٨٨٦ م .
- التطبيق الصرفي ، للدكتور عبدة الراجحي ، ط١ ، دار الميسرة للنشر والتوزيع – الأردن ٢٠٠٣ م .
- التعادل في العربية دراسة صوتية صرفية نحوية ، للدكتورة ابتسام ثابت محمد ، ط١ ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية ، ديوان الوقف السني – بغداد ٢٠٠٩ م .
- التصريف بالتصريف ، للدكتور علي أبو المكارم ، ط١ ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة ٢٠٠٧ م .
- جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى الفلاييني (ت ١٩٤٤ م) ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ٢٠٠٤ م .
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦ هـ) ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٧ .
- الخصائص ، لأبن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجّار ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .
- دراسات لغوية ، للدكتور مصطفى رجب ، ط١ دار العلم والايمان للنشر والتوزيع ، كفر الشيخ ٢٠٠٨ م .
- شذا الصرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوي ، شرحه ووضع فهارسه الدكتور محمد أحمد قاسم ، ط١ ، منشورات ذوي القربى – إيران ١٤٢٦ هـ .
- شرح ابن عقيل ، لابن عقيل (ت٧٦٩ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات سيد الشهداء ، بدون تاريخ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للأشموني (ت ٩٢٩ هـ) ، ط١ ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٨ م .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ٢٠٠٩ م .

- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥ هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٠ م .
- شرح جمل الزجّاجي ، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، وضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعّار ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٨ م .
- شرح الشافية ، لرضي الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن و محمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٣٥٨ هـ .
- شرح المفصّل ، لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، وضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠١ م .
- الصرف، للدكتور حاتم الضامن،دار الحكمة للطباعة والنشر – بغداد ١٩٩١ م .
- الصرف الواضح ، للدكتور عبد الجبار النائلة ، جامعة الموصل ١٩٩٨ م .
- الصرف الوافي،للدكتور هادي نهر ، مطبعة التعليم العالي – الموصل ١٩٩٨ م .
- ظاهرة المنع في النحو العربي ، مازن عبد الرسول سلمان ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، بإشراف الدكتورة خديجة الحديثي ٢٠٠١ م .
- ظاهرة النيابة في العربية ، عبد الله صالح عمر بابعير ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، بإشراف الدكتور هادي نهر ١٩٩٧ م .
- الكتاب ، لسيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٩ م .
- لسان العرب ، لابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٥ م .
- محاضرات في علم الصرف ، للدكتور علي جابر المنصوري والدكتور علاء الدين الخفاجي ، مطبعة التعليم العالي في الموصل١٩٨٩ م .
- معاني الأبنية في العربية ، للدكتور فاضل السامرائي ، ط١ ، جامعة الكويت ، كلية الآداب ١٩٨١ م .

- المعجم الوسيط ، من مؤلفات مجمع اللغة العربية في مصر ، ط٤ ، مكتبة الشروق الوطنية – مصر ٢٠٠٤ م .
- المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الخالق عضيمة ، مطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ١٣٨٨ هـ .
- المقرب في النحو ، لابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني – بغداد ١٩٨٦ م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية ، للدكتور عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ١٩٨٠ م .
- المهذب في علم التصريف ، للدكتور هاشم طه شلاش والدكتور صلاح مهدي الفرطوسي والدكتور عبد الجليل عبيد حسين ، مطبعة التعليم العالي في الموصل – ١٩٨٩ م .
- النحو الوافي، للدكتور عباس حسن ، ط ، مكتبة المحمدي – بيروت ٢٠٠٧ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٨م .

Abstract :

This search we called downloded morphlogical on the subject in abook ratios sibawayh (١٨٠ ah) .

The search includes several sections are :

١-linguistic meaning of the word and the reformist downloaded in the book sibawayh .

٢-Downloaded morphological to triple in broken eye .

٣-Morphological downloaded in proportion to what etcetera (ya`a).

٤-Downloaded in morphological ration to maak (taa) feminization .

٥-Morphological downloaded in proportion to the exclusive name .

٦-Downloaded morphological ration in the name other deleted .

٧-Downloaded morphological ration in the name of the boat .

٨-Downloaded morphological ration in the name of the combination .

الهوامش

(١) لسان العرب : ٧٢٤/٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٢٤/٦ .

(٣) المعجم الوسيط : ٩١٥ .

(٤) ينظر المقرّب في النحو ، لابن عصفور : ٨٩ ، شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم : ٢٢٨ .

(٥) ظاهرة النيابة في العربية ، لعبد الله عمر بابعير : ٣ ، ظاهرة المنع في النحو العربي ، لمازن عبد الرسول سلمان : ١٣ .

(٦) الكتاب : ٣ / ١٨٠ – ١٨١ .

(٧) المصدر نفسه : ٤٣/١ .

(٨) المصدر نفسه : ١٢١/٣ .

(٩) التعادل في العربية ، للدكتورة ابتسام ثابت محمد : ٣٤ .

(١٠) الكتاب : ٨٥/١ .

(١١) المصدر نفسه : ١١٦/١ .

(١٢) المصدر نفسه : ٤١٥/٣ .

(١٣) المصدر نفسه : ٥٨٤/٤ .

(١٤) ينظر الصرف الوافي ، للدكتور هادي نهر :١٩٢ .

(١٥) ينظر التطبيق الصرفي ، للدكتور عبده الراجحي : ١٢٤ .

(١٦) لسان العرب : ١ / ٦٩٢ – ٦٩٢ .

(١٧) المهذب في علم التصريف ، للدكتور هاشم طه شلاش وآخرَيْنِ : ٣٧٦ ، دراسات لغوية ، للدكتور مصطفى رجب : ١٥٥ .

(١٨) الكتاب : ٣٦٧/٣ .

(١٩) أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري : ٣٦٩ ، الصرف الواضح ، للدكتور عبد الجبار النائلة : ٢٩١ .

(٢٠) التعريف بالتصريف ، للدكتور علي أبو المكارم :٣٢٠

(٢١) الصرف الوافي : ١٩٢ .

(٢٢) الصرف الواضح : ٢٩١ .

(٢٣) ينظر الخصائص : ١٠٤/٣ ، جامع الدروس العربية : ٢١٤ .

(٢٤) ينظر شرح التصريح على التوضيح : ٥٨٧/٢ ، جامع الدروس العربية : ٢١٤ ، الصرف ، للدكتور حاتم الضامن : ٣٣٢ .

(٢٥) شرح التصريح : ٥٨٨/٢ ، الصرف الواضح : ٢٩٢ ، الصرف الوافي : ١٩٤ .

(٢٦) الكتاب : ٣٧٥/٣ .

(٢٧) المصدر نفسه : ٣٧٦/٣ .

(٢٨) شرح الشافية : ٢١٥/٢ ، دراسات لغوية : ١٦٠ .

(٢٩) شرح الأشموني : ٤٣٨/٣، همع الهوامع : ٣٦٢/٣ .

(٣٠) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٣٠٧ ، النحو الوافي : ٥٤١/٤ ، المهذب في علم التصريف : ٢٨٠ .

(٣١) الكتاب : ٣٧٥/٣ .

(٣٢) همع الهوامع : ٣٩٥/٣ .

(٣٣) الكتاب : ٣٧٩/٣ .

(٣٤) المصدر نفسه ،والصفحة نفسها .

(٣٥) شرح المفصّل، لابن يعيش : ٤٥٦/٣، شرح الجمل، لابن عصفور: ٤٦١/٢-٤٦٢

(٣٦) المصدر نفسه : ٤٥٦/٣ .

(٣٧) المصدر نفسه : ٤٥٧/٣ .

(٣٨) الكتاب : ٣٨١/٣ .

(٣٩) المصدر نفسه : ٣٨٣/٣ .

(٤٠) شرح المفصّل : ٤٦١/٣ ، النحو الوافي : ٥٤٥/٤ .

(٤١) الكتاب : ٣٨٣/٣ .

(٤٢) شرح المفصّل : ٤٦٢/٣

(٤٣) الكتاب : ٣٨٣/٣ ، الهامش رقم (١) .

(٤٤) النحو الوافي : ٥٤٥/٤ .

(٤٥) شرح المفصّل : ٤٦٢/٣ .

(٤٦) التطبيق الصرفي : ١٢٦ .

(٤٧) شرح الأشموني : ٤٣٤/٣ .

(٤٨) شرح الشافية : ٢٢٨/٣ ، شرح ابن عقيل : ١٧٥/٤ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، للدكتور عبد الصبور شاهين : ١٦٢ .

(٤٩) شرح الشافية : ٢٢٩/٣ ، جامع الدروس العربية : ٢١٥ .

(٥٠) الكتاب : ٣٨٦/٣ .

(٥١) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٥٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٥٣) المصدر نفسه : ٣٨٥/٣ .

(٥٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٥٥) المصدر نفسه : ٣٨٧/٣ .

(٥٦) دراسات لغوية : ١٥٨ .

(٥٧) الكتاب : ٣٨٨/٣ .

(٥٨) شرح المفصّل : ٤٥٢/٣ .

(٥٩) همع الهوامع : ٣٦٠/٣ .

(٦٠) الكتاب : ٣٩٦/٣ ، ٣٩٩ .

(٦١) شرح جمل الزجّاجي ، لابن عصفور : ٤٦٠/٣ ، جامع الدروس العربية : ٢١٧ .

(٦٢) الكتاب : ٣/٩٩٦ – ٣٩٧ .

(٦٣) المصدر نفسه : ٣/٣٩٩ .

(٦٤) شرح ابن عقيل : ٤/١٨٥ ، شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم : ٣٠٩ .

(٦٥) شرح التصريح على التوضيح : ٢/٦٠٣ .

(٦٦) محاضرات في علم الصرف ، للدكتور علي جابر المنصوري والدكتور علاء الدين الخفاجي : ١٦٢ .

(٦٧) شرح جمل الزجّاجي ، لابن عصفور : ٢/٤٦٠ ، شرح الأشموني : ٢/٤٦٠ .

(٦٨) الكتاب : ٣/٣٩٨ .

(٦٩) شرح التصريح على التوضيح : ٢/٦٠٥ ، النحو الوافي : ٤/٥٥٦ .

(٧٠) الكتاب : ٣/٣٩٥ .

(٧١) شرح الأشموني : ٣/٤٤٨ ، حاشية الصبّان : ٤/٢٧٣ .

(٧٢) الكتاب : ٣/٤٠٠ – ٤٠١ .

(٧٣) المصدر نفسه : ٣/٣٩٥ .

(٧٤) المصدر نفسه : ٣/٣٩٦ .

(٧٥) جامع الدروس العربية : ٢١٧ .

(٧٦) التعريف بالتصريف : ٣٣٢ .

(٧٧) الكتاب : ٣/٤١١ .

(٧٨) شرح الأشموني : ٣/٤٤٥ ، شذا العرف : ١٤٢ ، الصرف الواضح : ٢٩٩ .

(٧٩) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم : ٣٠٨ .

(٨٠) ينظر شرح جمل الزجّاجي : ٢/٤٥٧ ، شرح التصريح : ٢/٥٩٩ ، المهذب في علم التصريف : ٣٨٥ ، الصرف الوافي : ٤٠٢ ، الصرف ، للدكتور حاتم الضامن :٣٣٧ .

(٨١) محاضرات في علم الصرف : ١٦٥ .

(٨٢) الصرف الواضح : ٢٩٩ .

(٨٣) ارتشاف الضرب : ٢٧٩/١ ، حاشية الصّبّان : ٢٦٧/٤ .

(٨٤) شرح التصريح : ٥٩٩/٢ .

(٨٥) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم .

(٨٦) شرح جمل الزجّاجي : ٤٨٥/٢ ، شرح الأشموني : ٤٤٦/٣ ، همع الهوامع : ٣٦٨/٣ ، النحو الوافي : ٥٥٨/٤ .

(٨٧) شرح الشافية : ٢٥٠/٣ ، التعريف بالتصريف :٣٣٢ .

(٨٨) الكتاب : ٤١١/٣ .

(٨٩) شرح الشافية : ٢٥٠/٣ .

(٩٠) الكتاب : ٤١٤/٣ .

(٩١) المصدر نفسه : ٤١٣/٣ ، المهذب في علم التصريف : ٣٨٥ .

(٩٢) الكتاب : ٤١٣/٣ ، النحو الوافي : ٥٥٧/٤ .

(٩٣) الكتاب : ٤١٤/٣ ، شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم : ٣٠٩ .

(٩٤) الكتاب : ٤١٤/٣ ، شرح ألفية أبن مالك ، لابن الناظم : ٣٠٩ .

(٩٥) الكتاب : ٤١٥/٣ .

(٩٦) شرح جمل الزجّاجي : ٤٥٦/٢ ، شرح ابن عقيل : ١٨٣/٤ ، الصرف الواضح :٥٧٧/٤ ، شذا العرف : ١٤٢ .

(٩٧) شرح المفصّل : ٤٧٠/٤ .

(٩٨) شرح الشافية : ٢٥٠/٣ ، شرح الأشموني : ٤٤٤/٣ .

(٩٩) شرح جمل الزجّاجي : ٤٥٦/٢ ، حاشية الصبّان : ٢٦٧/٤ .

(١٠٠) المقتضب : ١٤١/٣ .

(١٠١) جامع الدروس العربية : ٢١٠ ، المهذب في علم التصريف : ٣٨٤ .

(١٠٢) الكتاب : ٤١٦/٣ .

(١٠٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(١٠٤) المصدر نفسه : ٤١٧/٣ .

(١٠٥) همع الهوامع : ٣٦٨/٣ .

(١٠٦) الكتاب : ٤١٧/٣ .

(١٠٧) شرح الأشموني : ٤٥٢/٣ .

(١٠٨) همع الهوامع : ٣٦٨/٣ ، حاشية الصبّان : ٢٨٠/٤ .

(١٠٩) همع الهوامع : ٣٧٠/٣ ، التعريف بالتصريف : ٣٢٦ .

(١١٠) همع الهوامع : ٣٧٠/٣ .

(١١١) الكتاب : ٤٢٤/٣ .

(١١٢) معاني الأبنية في العربية ، الدكتور فاضل السامرائي : ١٧٨ .

(١١٣) الكتاب : ٤٢٤/٣ .

(١١٤) شرح الأشموني : ٤٥٥/٣